

شرق الفرات: تداخلات عسكرية ومساومات سياسية

رانيا مصطفى

تشهد منطقة شرق الفرات تغيرات مستمرة في تموضع القوات العسكرية المختلفة للأطراف الفاعلة على الأرض: أميركا وروسيا وتركيا والجيش الوطني المعارض وجيش النظام وقوات سوريا الديمقراطية، وسط مناوشات عسكرية، خاصة حول بلدة تل تمر الاستراتيجية في ريف الحسكة الشمالي، بالقرب من الحدود السورية الشمالية، الواقعة على مفترق طرق منها طريق الحسكة- رأس العين، والطريق الدولي أم 4 القادم من حلب إلى الحسكة والقامشلي، إضافة إلى عودة القوات الأميركية إلى المنطقة، للتمركز حول حقول النفط في ريفي الحسكة ودير الزور.

التوضعات العسكرية الجديدة تسير بالتوازي مع خطوط المساومات السياسية المختلفة: التنسيق الأميركي- التركي الذي بدأ مع بداية أكتوبر الماضي، والمساومات التركية- الروسية المبنية على مذكرة تفاهم سوتشي في 22 من الشهر الماضي، ووساطة روسية بين النظام من جهة، وكل من تركيا وقوات سوريا الديمقراطية، بشكل منفصل. وذلك مع تغير شبه أسبوعي في الاستراتيجية الأميركية تجاه سوريا، وتجاه استمرار دعمها قوات سوريا الديمقراطية، وتاهب عسكري تركي مع عدم ثقة بالطرفين الروسي والأميركي، ومخططات تركية لعودة اللاجئين إلى المنطقة الآمنة، ورغبة روسية في الإمساك بكل الخيوط السورية، واستعجال لاستعادة سيطرة النظام على موارد الطاقة، وسعي النظام لضم الوحدات الكردية إلى جيشه وفق مبدأ المصالحة الذي طبقه مع معارضيه في مناطق التسوية، وتمسك كردي بالإدارة الذاتية لتكون عودتها إلى دائرة النظام لها تسوية سياسية أممية تحفظ له خصوصيتها،

وخضوع كلي للاجندات التركية من "الجيش الوطني" السوري، المعارض للنظام، فيما لا مكان لإيران وميليشياتها شرق الفرات. جغرافياً، وحتى الساعة، ارتسمت حدود المنطقة الآمنة، التي اتفق الروس والأميركان على منحها لتركيا، بطول 100 كيلومتر، بين مدينتي تل أبيض ورأس العين، وعمق 30 كيلومتراً من الحدود مع تركيا، أي حتى الطريق الدولي أم 4. وسيرت روسيا دورية جديدة، هي السادسة، مؤلفة من ثلاث ألوية عسكرية روسية، وسيارات لقوات الإيسيش التابعة للإدارة الذاتية، من مدينة القامشلي، باتجاه مدينة عامودا شمال الحسكة، في إطار الاتفاق الروسي- التركي المبرم في 22 أكتوبر الماضي، والذي كان قد نصّ على أن تقوم الشرطة العسكرية الروسية بإخراج عناصر قوات سوريا الديمقراطية وأسلحتهم حتى 30 كيلومتراً من الحدود التركية، وإخراج عناصر الوحدات الكردية من منبج وتل رفعت في ريف حلب.

التوضعات العسكرية الجديدة تسير بالتوازي مع خطوط المساومات السياسية المختلفة؛ التنسيق الأميركي- التركي الذي بدأ مع بداية أكتوبر الماضي، والمساومات التركية- الروسية المبنية على مذكرة تفاهم سوتشي

تتاهب تركيا والفصائل السورية التابعة لها، بحجة استعدادها للهجوم إذا لم تنسحب الوحدات الكردية من المنطقة الآمنة، لكن المطامح التركية تريد التوسع

شرقاً، لتشمل سيطرتها بقية الحدود بطول 440 كيلومتراً، فيما المقترح التركي إعادة اللاجئين السوريين إلى المنطقة الآمنة، ما زال يفقد إلى التأييد والدعم الدوليين. لاقت تعبئة الجيش الوطني المعارض لتركيا استهجاناً كبيراً في الوسط السوري المعارض، مع تسليم تركيا 18 أسيراً من قوات النظام إلى روسيا، دون مقابل إخراج معتقلين، أي وفق اتفاق روسي- تركي، في حين أن سكان مناطق المعارضة في إدلب يرون أنه من الأفضل أن يوجه الجيش المعارض قواه لردع النظام عن التقدم شمالاً في ريف حماه وإدلب، وأن يتولى مهمة إنهاء ملف هيئة تحرير الشام والفصائل الجهادية غير السورية، حتى لا تكون ذريعة لروسيا والنظام، وخاصة أن أبوبكر البغدادي، زعيم تنظيم داعش كان محتبباً في منطقة حدودية مع تركيا ضمن محافظة إدلب، قبل مصرعه بعملية عسكرية أميركية، ما يفتح الباب أمام قوات التحالف أيضاً لاستباحة المنطقة بحجة محاربة الإرهاب.

كان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قد أعلن في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر الماضي، الانسحاب من سوريا؛ وانسحبت قواته من القواعد الأميركية، ثم أعلنت واشنطن مؤخراً إرسال تعزيزات لحماية حقول النفط والغاز. فقد عبر رتل كبير من القوات الأميركية، برفقة عناصر كردية، مدينة تل تمر باتجاه الطريق أم 4، إلى قاعدة صرين قرب عين العرب/ كوباني، التي لا تزال تحت سيطرة الوحدات الكردية، بعد أن دخلتها مؤخراً وحدات من النظام والشرطة العسكرية الروسية، وكذلك سيرت القوات الأميركية، للمرة الأولى، دورية في المنطقة الممتدة بين الرميلان والقحطانية، شرقي القامشلي، حيث توجد آبار النفط، وحقول البترول في الرميلان هي الأهم في سوريا، ويبدو أن واشنطن قررت البقاء في الجهة



للخروج من أزمة انهياره الاقتصادي، وتمكنه من تسديد الديون الروسية والمضي بمشاريع الاستثمار للعقود الموقعة مع الجانب الروسي. ورغم التزام موسكو بعدم السماح لطهران وميليشياتها بالاقتراب من مناطق شرق الفرات، لا تزال تواجه التعتن الأميركي تجاه تمرير الحل الروسي لسوريا، المتمثل في الاحتفاظ الأميركي بمناجم الطاقة، ضمن مخطط الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تفرضها واشنطن على حكومة النظام. وبالتالي لا قيمة عملية لما يجري في جنيف بخصوص عقد اللجنة الدستورية، والعمل على كتابة دستور جديد، طالما أن التوافقات الروسية الأميركية، والمساومات على الملفات غير السورية أيضاً، لم تصل إلى درجة حسم الملف السوري سياسياً وعسكرياً.

وهي تتمسك بمطلب إدارة ذاتية، أو لامركزية موسعة، تشمل استقلالاً اقتصادياً بدرجة معقولة؛ ومع المنع الأميركي من استفادة النظام من منابع الطاقة، يبدو أن أي تقارب مع دمشق مرهون بحل سياسي للمنطقة، توافق عليه واشنطن، وبالتالي هو أيضاً مرتبط بحل شامل للملف السوري، يتوافق عليه الروس والأميركان. روسيا كانت سعيدة بقرار الانسحاب الأميركي مطلع الشهر الماضي، وبالتنسيق العالي مع واشنطن والسماح لقواتها ولقوات النظام بعبور نهر الفرات شرقاً، بعد أن كان ممنوعاً عليها منذ سنتين، لكنها أصيبت بخيبة مجدداً مع احتفاظ الولايات المتحدة بالسيطرة على حقول النفط، التي كانت تريد استعادة سيطرة النظام عليها

الشرقية من الحدود السورية الشمالية، ومنع روسيا وجيش النظام من الانتشار شرق القامشلي. وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية إرسال تعزيزات إلى منطقة دير الزور، للتموضع في محيط حقول النفط والغاز، بحجة منع الإرهاب من الوصول إليها. طالما أن الإدارة الأميركية لم تحسم أمرها بالانسحاب من شرقي سوريا، وما زالت تقدم الدعم العسكري لحلفائها المحليين على الأرض من قوات سوريا الديمقراطية، فإن الأخيرة ستبقى تراهن على استمرار هذا الدعم، ما يقوي موقفها تجاه رفع سقف شروطها بالانضمام إلى جيش النظام، ونجاح التوجه كليا إلى الحوض الروسي، خاصة مع بقاء سيطرتها واستفادتها من منابع النفط والغاز في المنطقة، وبحماية أميركية.

التضامن العربي الكردي أساس المشروع الوطني السوري



عبدالباست سيدا كاتب سوري

لم يتمكن النظام السوري على مدى عقود من اعتماده سياسة اضطهادية رسمية مبرجة مزدوجة ضد الأكراد، تمثلت في الحرمان من الحقوق، والتعرض لجملة من المشاريع التمييزية، من أحداث شرخ بين المجتمعين العربي الكردي مثلما هو حاصل في يومنا هذا. فالسياسة الاضطهادية التي تبقي في المستوى السلطوي الفوقي، ولا تؤثر في بنية العلاقات العميقة بين الوطنيين الكردي والعربي، خاصة في مناطق الجزيرة ودمشق وحلب، حيث الاختلاط السكاني، وتداخل العلاقات على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحتى على المستوى السياسي عبر الانتماء إلى الأحزاب السياسية ذاتها، لاسيما الحزب الشيوعي، ومن ثم الأحزاب الشيوعية واليسارية بتوجهاتها المختلفة. هذا رغم أن النظام كان يحاول، بكل السبل، فتيت النسيج المجتمعي الوطني من أجل التمكن من السيطرة على الجميع. وقد تجسدت توجهه هذا بصورة واضحة في أحداث ملعب القامشلي عام 2004، وتعامله مع الإنتفاضة الكردية التي كانت احتجاجاً على إقدام عناصر النظام على إطلاق الرصاص الحي على المدنيين العزل المتظاهرين بدم بارد. ومع تصاعد الاحتجاجات والمظاهرات، أعطى النظام الضوء الأخضر لحفنة مرتبطة به أمينا من أبناء العشارين من المنطقة الذين حطموا المحلات العائدة ملكيتها للأكراد، ونهبوا وسلبوا ممتلكاتها، الأمر أحدث جروحا في النسيج المجتمعي، ولكن بفضل تدخل وتأثير العقلاء والحكماء من الجانبين، لم تتطور الأمور نحو الأسوأ الذي كان النظام قد خطط له، ويريد. ومع انطلاق الثورة السورية شارك الشباب الكردي في مختلف المناطق، خاصة من غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية، في الثورة منذ أيامها الأولى؛

وكانت المظاهرات في المناطق الكردية فاعلة، ولافتة للانتباه. ولكن الذي حصل هو أن النظام كان قد تحسب للأمر، فهو كان يدرك أن تدخله المباشر لقمع المظاهرات في المناطق المعنية سيؤدي إلى تصاعد التفاعل الكردي مع الثورة، وسيعزز تماسك السوريين في مواجهة هذا إلى جانب الخشية من المواقف الدولية التي كانت ستختلف من دون شك، وكان من الصعب حينئذ بالنسبة إليه أن يمر استراتيجيته التي كانت تقوم على الربط بين الثورة والإرهاب، ومحاولة تصوير ما يجري في سوريا وكأنه صراع بين التيارات الإسلامية العربية السنية المتشددة، والنظام العلماني "الحامي للأقليات" المنهية والقومية في سوريا. ولتحاشي كل ذلك، عقد النظام صفقة مع حزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، من أجل تسليمه المناطق الكردية، ليتمكن من ضبطها، ومنع تفاعلها مع الثورة بكل الوسائل وبأي ثمن؛ وتفاصيل هذا الموضوع قد باتت معروفة من قبل الجميع. ومع ظهور داعش، الذي هو في الأساس كوكبتل مخابراتي أسهمت في صناعته وتروجه أجهزة أمنية متعددة الجنسيات، ومن ضمنها أجهزة النظام نفسها، سعى النظام لخلق حالة من الفوضى العاتية، ووضع العالم أمام خيارين فاسدين: إما النظام بفساده واستبداده أو التطرف الإسلامي المتشدد الذي يهدد المنطقة، بل والعالم بأكمله.

وكان من الواضح أن هناك جهات تعمل بمختلف الأشكال من أجل تفجير العلاقات العربية- الكردية، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال الهجمات التي قامت بها قوات حزب الاتحاد الديمقراطي على بعض المدن والقرى العربية مثل تل حميس وتل براك دون أسباب مقنعة. كما هاجم بعض المسلحين بلدة تل معروف حيث مقر مشيخة آل الخرنوبي، وهاجمت بعض الفصائل التي كانت محسوبة

على المعارضة مدينة رأس العين، حيث قامت عناصرها بسرقة الممتلكات العامة والخاصة، وارتكبت جملة من الانتهاكات بحق المواطنين. بعد ذلك كان الهجوم العائشي المفاجئ على سنجار والمناطق الإيزيدية المحيطة بها، وهو الهجوم الذي أسفر عن مجازر مروعة، وحالات خطف جماعية للأطفال والنساء، ونهب متوحش للممتلكات. وكانت هناك محاولات مشبوهة من قبل الداعمين والمستفيدين للربط بين العرب السنة والتطوع المذكور؛ الأمر الذي أحدث صدمة عميقة في الوجدان الكردي الشعبي العام، ومنح ذريعة إضافية للكره المتزايد، أولئك الذين كانوا قد اصطفوا بناء على المصالح مع النظام، لتسوية مواقفهم، بل واتهام الكرد الآخرين الذين كانوا قد التزموا خط الثورة منذ البدايات بانهم ضد شعبهم، يتحالفون مع الإسلاميين المتشددين، الأمر الذي كان يتطابق حرفياً مع الاستراتيجية التي اعتمدها النظام منذ البداية كما أسلفنا. ومع الهجوم العائشي على كوباني ومنطقتها، توفّر المزيد من الحجج لأنصار عزل الأكراد عن الثورة السورية، وتعززت جهود أولئك الذين كانوا يخطلون، وما زالوا، لإحداث قطيعة مجتمعية بين الكرد والعرب، بل بين الكرد أنفسهم.



وترسيخ أسباب الكراهية والعداوة بينهم. وتطورت الأمور، وجاء التدخل الأميركي في سوريا بالتنسيق مع التدخل الروسي، وتم الاعتماد على قوات حزب الاتحاد الديمقراطي في محاربة مشروع داعش، وذلك بعد إخفاق تجربة تدريب فصائل الجيش الحر بسبب إصرار الجانب الأميركي على أن يكون الهدف محاربة داعش من دون النظام. وكان إقحام القوات المعنية في القتال ضمن المناطق العربية سواء في الرقة أو في دير الزور، وريف الحسكة الجنوبي، من الأسباب التي أدت لاحقاً إلى تصاعد وتيرة خطاب الكراهية بين العرب والكرد؛ خطاب مبني على جرائم خطط لها الأطراف التي كانت، وما زالت، لا تريد الخير للكره وللغرب، وإنما تريد إشغال الطرفين ببعضهما البعض، ليتتمكن من تنفيذ خططها، والوصول إلى أهدافها. وقد أسهمت انتهاكات عناصر الفصائل العسكرية التي أنزلتها القوات التركية إلى عفرين تحت مسمى الجيش الحر، أو تلك التي رافقت الحملة التركية الأخيرة في منطقتي تل أبيض ورأس العين تحت اسم الجيش الوطني، في تفاقم الأمور بصورة أسوأ، ورسخت حالة من التوتر والتشنج والترقب لدى الأكراد والعرب في الوقت ذاته، وفي مختلف المناطق؛ وكل ذلك لن يكون في مصلحة السوريين، بل سيكون في مصلحة النظام ومصلحة القوى التي تعبت بمصير سوريا والسوريين.

لقد أثبتت العقيلة الماضية النكوصية بكل توجهاتها فشلها الذريع، الأمر الذي يفتح الطريق أمام الجهود المتوجهة نحو مستقبل أفضل، يضمن لمجتمعنا وأجيالنا المقبلة حياة إنسانية كريمة، ويوفر أسباب نمو مستدام، أساسه الاستثمار الرشيد لمواردنا البشرية والطبيعية.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبالي

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk